معالم للتدريب على التفكير العلمي في مجال القانون: خطوات عملية

د. وناس يحي
قسم الحقوق- جامعة أدرار

مقدمة :

تهدف منهجية البحث العلمي إلى وضع مبادئ أساسية متعلقة بطريقة عرض المعارف والتخمينات، ولا يختلف الأمر إذا كنا بصدد إنجاز يقوم به الطالب في مرحلة التدرج آو بحث في الدكتوراه، أو امتحان أو بحث منشور.

تتجلى مقومات التفكير العلمي لدى رجل القانون في جملة من العناصر يمكن إجمالهما ضمن فئتين، تتعلق الأولى بحاجة الباحث في المجال القانوني إلى معرفة دقيقة لخصوصيات منهج العلوم القانونية، ليستوعب كيفية وضع القاعدة القانونية وتفسيرها وتطبيقها (المبحث الأول).

ولما كان التفكير العلمي الصحيح في المجال القانوني أو غيره لا يستقيم فقط بمعرفة منهج البحث، فإن البحث يجب أن تتوفر فيه جملة من الصفات تتعلق بإتقان ومعرفة منهجية البحث، ومعرفة العرض، وإتقان المناقشة (المبحث الثاني).

المبحث الأول: معالم التفكير ضمن منهج العلوم الاجتماعية

إذا كانت العلوم الدقيقة تعتمد على أساليب التجربة والقياس والمخبر بسبب ملائمتها لطبيعة الموضوع، فإن العلوم الاجتماعية تعتمد على مناهج تتلاءم وتتفق مع طبيعة الظواهر الاجتماعية، وهي بذلك تستعمل أساليب التحليل المنطقي والاستنباط والاستنتاج، وهي أساليب لا غنى للباحث القانوني عنها.كما تعتمد مناهج العلوم الاجتماعية على الأساليب الإحصائية ونظام القياسات (السوسيو مترية)، لتصبغ صفة الموضوعية العلمية، وإمكانية التحقق من النتيجة.

كما تستعمل بعض الدراسات في العلوم الاجتماعية المناهج التكاملية، ويستعمل هذا المنهج عادة في علم الإجرام والكشف عن الجرائم، إذ يتم عرض البصمات وتحليل الدم وجميع آثار الجريمة عموما.

المطلب الأول: مضمون منهج العلوم القانونية

رغم كون المنهج القانوني فرعا من فروع مناهج العلوم الاجتماعية، ويستخدم معظم أدواته، إلا أنه ينفرد ببعض الخصوصيات المتعلقة بموضوع الدراسة.

إذا كان المنهج يعني عموما الطريق المتبع في التفكير لإدراك الحقيقة، فإن المنهج القانوني هو سبيل التفكير في مجال الدراسة القانونية، أي مجموعة الطرق والوسائل التي يتبعها الباحث القانوني سواء في مجهوده النظري كفقيه أو باحث، أو في مجهوداته العملية التشريعية كمشرع، أو في مجهوده العملي التطبيق كالقاضي والمحامي.

لذلك فإن جوهر التفكير القانوني في إطار المنهج القانوني لا يخرج عن الأسئلة الرئيسة التالية:

أ - ماهية الطريقة المتبعة لوضع وإنتاج القاعدة القانونية على نحو يحقق الغرض الذي وضعت من أجله ؟

ب -كيف نتعرف على حكم القانون ونطبقه بشكل سليم على المسائل المعروضة ؟

ج -لماذا كان حكم القانون في مسألة ما على نحو معين دون سواه ؟ يمكن أن يظهر للوهلة الأولى أن الوصول إلى هذا الحل يتم بسهولة من خلال استقراء النصوص فقط، إلا أن المراد هنا يتعدى مجرد الاستقراء إلى محاولة البحث عن الحكمة التي من أجلها وضعت القاعدة القانونية كحل دون سواها.

إلا أن هذه الاعتبارات الثلاثة السابقة، لا تحدد لوحدها المنهج بل تحتاج إلى عناصر مكملة، تقوم أولا على معرفة معنى القانون موضوع البحث وكذا بيان خصائص قواعده.

يعرف القانون بصفة عامة كل قاعدة مضطرة ومستقرة للوصول إلى تنظيم محكم، ويعني القانون اصطلاحا مجموع القواعد القانونية التي تنظم سلوك الأفراد والجماعات.

المطلب الثاني: مجال منهج العلوم القانونية

يتناول منهج العلوم القانونية البحث في آليات وأدوات البحث الخاصة بكل من المشرع والقاضي والفقيه.

أولا: أهمية المنهج القانوني بالنسبة للمشرع في وضع القاعدة القانونية

تمر القاعدة القانونية بثلاث مراحل لوضعها، يتناول المنهج القانوني بالدراسة كل مرحلة من هذه المراحل لتحقق القاعدة القانونية غايتها في تنظيم المجتمع.

1- المرحلة التمهيدية

تتمثل المرحلة التمهيدية المرحلة المتقدمة لوضع القاعدة القانونية، إذ أنه في كثير من الحالات تظهر مسائل غير منظمة من قبل القانون، ففي مثل هذه الحالة يستلزم تنظيم هذا المجال اللجوء إلى دراسة هذه التصرفات والسلوكات في المجتمع ومحاولة فهمها وتحليلها، لإصدار القواعد المناسبة لتنظيم هذه السلوكات.

لدراسة الظاهرة الاجتماعية من أجل التفسير الصحيح لهذه السلوكات والتصرفات الجديدة، يستند المنهج القانوني إلى بقية العلوم الاجتماعية والتقنية الأخرى، ففي هذا المستوى التمهيدي تتداخل مختلف الدراسات لإعطاء دراسة مختلفة الأبعاد لهذه الظاهرة الاجتماعية.

فإذا أخذنا على سبيل المثال دراسة ظاهرة الإرهاب كظاهرة اجتماعية، فإن المشرع يحتاج في المرحلة التمهيدية لدراستها إلى تدخل كل من علم النفس وعلم الاجتماع والدين والفلسفة والعلوم السياسية والتاريخ وكذا الدراسات والمعاينات الميدانية، أو حتى عن طريق الاستشارة العمومية، أو سبر الآراء، أو الاستفتاء كما حدث بالنسبة للجزائر في الاستفتاء الشعبي على قانون الوئام المدني.....وغيرها من أجل تكوين صورة حقيقية عن هذه الظاهرة، حتى تعكس القواعد التي يسعى المشرع إلى وضعها لتنظيم هذه الظاهرة كل أبعادها وأسباب قيامها.

وخلافا لذلك فإنه في حالة إهمال المرحلة التمهيدية، فإن القاعدة القانونية التي يضعها المشرع لا تعكس بصدق كل الأبعاد المكونة للظاهرة المنظمة، وبالتالي فإن أغلب هذه القواعد يكون مصيرها الفشل.

2 – المرحلة التحضيرية لوضع القاعدة القانونية

بعد الانتهاء من المرحلة التمهيدية وتكوين نظرة متعددة الأبعاد من خلال مختلف التخصصات التي تعرضت لدراسة الظاهرة الاجتماعية، ينتقل النقاش الرسمي حول القواعد المناسبة لتنظيم هذه الظاهرة داخل البرلمان، إذ يتم اقتراح ومناقشة كل القواعد المقترحة، وانتهاء هذه المرحلة تأتي المرحلة الإجرائية.

3- المرحلة الإجرائية

مبدئيا لا يمكن فصل المرحلة الإجرائية عن المرحلة التحضيرية (المناقشات الموضوعية حول مشروع القانون)، إلا أن هذا التقسيم المعتمد هو لغرض تدريسي لفهم مراحل صدور النص القانوني. وتتمثل المرحلة الإجرائية في إجراء التصويت على مشروع القانون، وتصديقه ونشره.

ثانيا: أهمية منهج العلوم القانونية في صياغة القاعدة القانونية

بالإضافة إلى تعرض منهج العلوم القانونية إلى مراحل وضع القاعدة القانونية إلى غاية تطبيقها، يهتم كذلك بإخراجها من الفكرة النظرية المحضة إلى واقع عملي ملموس وهذا عن طريق

إتباع قواعد الصياغة المختلفة، والتي يختار منها المشرع أسلوبا يتفق والهدف الذي يرمي إليه، وتختلف مناهج الصياغة فمنها المرنة والجامدة وأسلوب الشكليات والأرقام.

تعتبر صياغة القاعدة القانونية مهمة صعبة ودقيقة، لذلك فإنها تحتاج إلى قانونيين مختصين، لأن عدم النجاح في الصياغة يؤدي إما إلى اختلاف التفسيرات، وبالتالي تكرس ثغرات مما يجعلها لا تحقق الهدف الذي وجدت من أجله، أو أنها لا تماشى مع الواقع والحالات التي أوجدت من أجلها.

ثالثا: أهمية المنهج القانوني في تحليل القاعدة القانونية

يعتبر القواعد القانونية النواة أو الخلية الأساسية التي يتكون منها القانون، ومن ثم يجب علينا تحليل هذه القواعد وبيان عناصرها المختلفة، لبيان كيفية فهمها ومن ثم تطبيقها.

تنقسم القاعدة القانونية إلى عنصرين إحداهما شرطا لحدوث الآخر، وهما الفرض والحكم.

1 - الفرض

يقصد بالفرض الواقعة التي تنظمها القاعدة القانونية وترتب عليها أحكاما معينة، ويوجد على صور متعددة وهي :

أ- واقعة طبيعية الواقعة الطبيعية هي التي تحدث بفعل الطبيعة كواقعة الميلاد، أو واقعة الموت إذ كلاهما يرتبان آثارا قانونية، إذ أن حادثة الميلاد ترتب أولا بدئ الشخصية القانونية، وما يترتب عنه من ثبوت الحق في الاسم والجنسية والذمة المالية، كما نؤدي الوفاة إلى نهاية الشخصية القانونية، ونهاية كل الالتزامات، وانتقال بعض الحقوق المالية إلى الورثة.

ب- واقعة إنسانية تحدث بفعل الإنسان أو امتناعه كفعل الاعتداء مثل الضرب والجرح والسرقة والتحطيم، أو الامتناع عن تقديم المساعدة لشخص في حالة خطر، أو البيع أو الشراء.

يرتب القانون على هذه التصرفات والأفعال الإنسانية الإيجابية منها والسلبية، آثارا وأحكام قانونية معينة كالسجن عن واقعة السرقة والتعويض المالي عن الأضرار الناجمة عن التحطيم، أو فسخ العقد عن امتناع المشتري عن دفع الثمن.

ج- المركز القانوني يقصد بالمركز القانوني لشخص ما الوضعية التي يتواجد فيها أي شخص فتجعله في حالة قانونية مميزة ومرتبة لآثار قانونية محددة مثل: المركز القانوني للقاصر والمجنون والوارث والمدين والمفلس والموظف العمومي.....الخ

فكل حالة من هذه الحالات تجعل الشخص في مركز قانوني محدث لآثار معينة: مثلا تعتبر تصرفات القاصر من بيع أو إيجار أو هبة أعمال باطلة إلا ما كانت نافعة له نفعا محضا.

المجنون: تعتبر كل تصرفاته باطلة بطلانا مطلقا.

الوارث: بمجرد كونه أو دخوله في هذا المركز، تنطبق عليه مجموعة من الأحكام المتعلقة بالميراث كتحديد حصته.

وخلاصة نقول أن المركز القانوني هي حالة أو وضع يوجد فيه الشخص فتترتب له مجموعة من الحقوق والواجبات المنصوص عليها في أحكام خاصة به، مثلا: الموظف العمومي، وتوجد حالات مختلفة فتتشكل من ظروف واقعية مادية (واقعة إنسانية) ومراكز قانونية مثل: واقعة الإهانة والسب أو الشتم الواقعة على الموظف العمومي، فالغرض هنا مكون من واقعة إنسانية (الشتم)

و مركز قانوني حالة الشخص (الموظف) الذي كان موضوعا للإهانة.

2- الحكم أو النتيجة الحكم هو الأثر الذي يرتبه القانون على تحقق الغرض، ويصنف إلى فئتين:

أ - الأحكام المقصودة لذاتها الأحكام المقصودة لذاتها هي الأحكام التي توجب القيام بعمل أو الامتناع عنه، مثل الحكم (مضمون النص) الذي يقضي على المعتدي

بعقوبة السجن مثلا، أو الحكم القاضي بالتعويض على الشخص الذي أحدث ضررا للغير، أو الحكم القاضي على الزوج بالإنفاق على زوجته وأسرته، أو الحكم الذي يجبر المستأجر على دفع بدل الإيجار.

ب- الأحكام غير المقصودة لذاتها تتضمن فئة الأحكام غير المقصودة لذاتها- أي للفرض-، تفسير أو توضيح أو تسهيل الإفصاح عن قاعدة أخرى مرتبطة بها.

يستعمل هذا النوع من الأحكام لتبيان المعنى القانوني الصحيح للمصطلحات المستعملة من قبل المشرع، كالحكم غير المقصود لذاته و الذي يعرف القتل بأنه إزهاق لروح الإنسان عمدا بفعل الإصرار أو الترصد.

مثل : المادة 54 من القانون المدني الجزائري التي تعرف العقد بأنه :" العقد اتفاق يلتزم بموجبه شخص، أو عدة أشخاص آخرين بمنح أو فعل أو عدم فعل شيء ما."، فهدا التعريف أو هذا الحكم غير مقصود لذاته، مقصود لتبيان صيغة التعاقد لتحديد المعاملات التي تنطبق عليها أحكام عقد البيع.

رابعا: أهمية المنهج القانوني في تفسير القانون

كرس منهج العلوم القانونية عدة قواعد للتفسير منها ما يعتمد على التقيد بالنص أو ما يسمى بالشرح على المتون، ومنها ما تبحث في حكمة التشريع أو نية المشرع أثناء وضع النص، أو عن طريق المزج بين مختلف القواعد الخاصة بالتفسير، أو عن طريق المقارنة التي تؤدي إما إلى توسيع أو تضييق المعنى.

وإلى جانب التأثير البالغ لمعرفة الباحث للمنهج القانوني في وضع القاعدة القانونية وتطبيقها وتفسيرها على التفكير العلمي، فإنه يتأثر أيضا بطريقة عمل الباحث نفسه.

المبحث الثاني: الصفات المتطلبة في الباحث في مجال العلوم القانونية

ينبغي أن تتوفر في الباحث في تخصص القانون، معرفة كيفية البحث (المطلب الأول)، وإتقان العرض (المطلب الثاني)، وإتقان المناقشة (المطلب الثالث).

المطلب الأول : معرفة البحث Savoir chercher

يجب على دارس القانون أن يتمرس على التعامل بآليات البحث التي تسمح بالوصول إلى الحلول الصحيحة للمسائل الواقعية، و هذا هو المطلوب من في الحياة العملية غالبا عند تقديم الاستشارة مثلا، لذلك ينبغي على الطالب التعود على البحث لأنه يستحيل تحصيل كل القوانين وشروحاتها، كما أنه قد تتعرض معارفنا إلى النسيان، وحتى إذا احتفظنا بها فهي معرضة للتعديل والإلغاء والإضافة وغير ذلك، لذلك فإن الحفظ ليس حلا نهائيا في كل الحالات.

بالإضافة إلى ذلك هناك حالات أو مواضيع معقدة ومتشابكة تحتاج إلى بحث مستيقظ ومتواصل، وخير دليل على ذلك ما يقوم به القاضي والمحامي في مواجهة المسائل الجديدة.

تتجلى أولى أبجديات إتقان منهج البحث العلمي في اعتماد أسس تعلم منهجية وصحيحة، بغية تنمية وتطوير التحصيل العلمي، الذي يعد أساس التفكير العلمي. فنجد على رأس التعلم المنهجي، السيطرة على اللغة القانونية بشكل صحيح ودقيق، وهو ما يصطلح عليه باللغة الوظيفية، والتي ينبغي أن يقابل كل مصلح قانوني، صورة ذهنية واضحة للمفهوم ومفهوم وظيفي في ذهن الطالب. بمعنى أنه عندما يستمع أو يقرأ الطالب مصطلح السلطة التنفيذية أو التشريعية أو المنظمة الدولية والمنظمة غير الحكومية، فإنه ينبغي أن تتشخص في ذهن الطالب صورة عن الجهاز سواء كان مفهوما حسيا أو مجردا: أي مما يتشكل، حتى يميزه عن بقية المفاهيم القريبة منها- والتي تتكون قناعة لديه بحكم عدم التخصص أنها متماثلة أو متطابقة-، ثم يتضح في ذهنه وظيفة هذه المؤسسة.

ومن ثم فإن تنمية التفكير العلمي الصحيح في المجال القانوني أو غيره يمر عبر السيطرة على اللغة والتحصيل الصحيح، لأن أغلب المشكلات التي يواجهها الطلبة في السنوات الأولى من

التخصص، تتعلق بالاستخدام غير الدقيق للغة، أو ما يعرف باللغة الانطباعية، والتي من خلالها يكون الطالب مفاهيم غير دقيقة عن ما يتعلمه، فنجد مثلا أنه يظل يردد مصطلحات ويصادفها في تعلمه دون أن تحمل في ذهنه تصورا محددا. ولذلك فإذا لم يبذل الطالب مجهودا على مستوى اللغة فإن ذلك سينعكس سلبا على عملية التحصيل، مما يؤثر تبعا على طريقة التفكير بالنسبة للطالب، والتي تظهر عليها في مثل هذه الحالات الغموض واللبس أو حتى الخطأ.

ونظرا لحساسية هذه الخطوة في التعلم الصحيح ومن ثم في التفكير الصحيح ينبغي على الطالب في بداية مشواره الدراسي في التخصص أن يبذل جهدا مضاعفا من أجل استخدام اللغة بشكل صحيح، من خلال توسيع المطالعة والأسئلة.

وبعد السيطرة على اللغة يحتاج الطالب أن يطور طريقة منهجية مطالعته التي تشكل المصدر الرئيسي للتحصيل. تقوم القراءة الصحيحة على المعالجة المنهجية للنص، والتي تتطلب إتباع تقنية قراءة منهجية، تقوم على خطوات متتالية وهي:

- **عملية استخراج الأفكار الخاصة بالنص: وذلك لتفادي طرقة القراءة الخاطئة والتي تقوم على نقل فقرات. هذه العملية تسمح للطالب بتطوير ملكة التحليل والتي عملية لازمة للفهم.**
- **عملية إعادة ترتيب الأفكار: والتي يتدرب الطالب من خلالها على تنظيم الأفكار، واكتشاف النقائص الخاصة بالمعالجة، وإضفاء الطابع المنطقي على التحصيل، أي أنه لا يكتفي فقط ببلع هذه الأفكار وإنما يسمح لنفسه بإعادة ترتيبها ومن ثم يتمكن من التدريب على التفكير المنطقي، واقتراح علاقات جديدة.**
- **عملية دمج الأفكار: وهي عملية تلخيص للأفكار المعالجة، مما يتيح للطالب السيطرة على الموضوع. كما أن التدريب على التلخيص يساعد الطالب على وضع مخطط كامل ومختصر للموضوع الذي يعالجه، مما يسهل عليه عملية الربط.**

وباستيفاء هذه المراحل التقنية الثلاث للقراءة العلمية، يتمكن الطالب من تعميق الفهم والمعالجة المنهجية للنص.

وإلى جانب السيطرة على اللغة والمعالجة المنهجية للنص، يحتاج الطالب في بداية مساره التخصصي في مجال القانون والعلوم الإدارية، وإزاء أيضا كل مادة جديدة أن يبذل جهدا مضاعفا، لإرساء أسس التفكير العلمي والمنهجي من خلال الخطوات التالية. بداية يحتاج الطالب إلى تنمية رصيده الفكري الأولي الخاص بكل مادة أو مقياس، ليضاعف من قدرته على الاستيعاب والتحليل وتصنيف المعلومات المرتبطة بهذا المقياس بشكل صحيح. يتم تكوين هذه المعارف الأولية الخاصة بالمقياس أو التخصص عموما من خلال المطالعة الموسعة والاستطلاعية لاكتشاف ولو بشكل عام العلاقات والأفكار الرئيسية التي تحكم هذه المادة.

المطلب الثاني : *إتقان العرض "savoir exposer"*

أولا: الترتيب المنطقي للأفكار

يجب الحرص دائما عند عرض كل مسألة أو فكرة أو حل على الوضوح، لأن المسائل القانونية ينتابها الكثير من التشابك والتعقيد، وبذلك يجب أولا معرفة تفكيك هذه العقدة القانونية، ثم إعادة تركيبها وتفسيرها في إطار خطة (خطوات البحث).

تتبادر للعديد من الطلبة إمكانية تحليل بعض الأسئلة الشفهية أو الكتابية دون التفكير في الخطة، ويتضح لهم أن هذه الأفكار جاءت متسلسلة ومتتالية بدون وضع خطة، هذا التفكير المشتت أو هذه الطريقة المرتجلة أو العشوائية، يجب الابتعاد عنها كلية.

بالمقابل من ذلك يجب تخصيص وقت للبحث عن الخطة، دون الاعتقاد بأن هذا الوقت المخصص لترتيب الأفكار لعرضها بطريقة منظمة وقت ضائع، ويعتبر التخلي عن هذه الخطوة تخل عن جوهر العمل العلمي.

الخطة هي عرض منظم للأفكار في كتلتين أو ثلاث كتل متجانسة ومترابطة فيما بينها مما يسمح بالسيطرة على الموضوع بطريقة ذكية، و يجب إتباع النصائح التالية:

1. يجب تقسيم الموضوع في الدراسات القانونية عموما إلى قسمين أو على الأكثر ثلاث أقسام.
2. يجب أن نسعى إلى إيجاد توازن بين أجزاء الموضوع المقترحة، إلا أنه إذا تعذر إيجاد توازن بين هذه الأجزاء نظرا لطبيعة الموضوع، فيجب أن نحتفظ بهذا التقسيم ولا يجب أن يدفعنا ذلك بأي حال من الأحوال إلى دمج عنصرين أو جزأين غير متجانسين ضمن فئة واحدة.

الهدف الوحيد الذي يجب تحقيقه ومراعاته في تقسيم الموضوع إلى كتل هو ضرورة الحرص على أن تكون دقيقة ومترابطة منطقية، رغم كونها تعالج نقاط مختلفة، إلا أنه يجب أن تكون هذه الأجزاء وعلى اختلافها عملا علميا متكاملا ومتجانسا، لهذا لا يجب أن نترك فجوات بين هذه الأجزاء أو الجزئيات.

3. لا يجب الإكثار من الجزئيات إلا بالقدر الذي يستحقه الموضوع حتى لا تخل بالموضوع ويصعب إيجاد خطة متجانسة.
4. يجب أن تكون الخطة مستلهمة من الفكرة العامة التي تشمل الموضوع، ومن خلال تفرعات هذه الفكرة العامة نستطيع حياكة الخطة، وحتى تكون الخطة أصيلة وأصلية يجب الارتكاز على فكرة واضحة سهلة الفهم والاستيعاب.
5. قد يحتوي العنوان في بعض الأحيان على خطة(على تقسيم)، وفي مثل هذه الحالات لا يجب التسرع في وضع هذه الخطة بل يجب التفكير فيها جليا ومطولا.

مثلا: "إيجابيات وسلبيات النظام الرئاسي"، لا يجب أن يعكس التقسيم(الخطة) هذه الثنائية السلبيات والإيجابيات، لأن هذا التقسيم سيفرض على الباحث التكرار والتراجع.

مبدئيا لا يجب وضع خطة تفرض علينا إعادة نقل ما تم شرحه في الفصل الأول في الفصل الثاني مثلا، لأن التكرار يخالف هدف الخطة التي ترمي إلى تقسيم و بناء للأفكار وأن أي تكرار في عرض الخطة لا يعبر عن تقسيم للموضوع، كما أن القارئ أو المستمع لا يحمل التكرار.

ثانيا: الكتابة القانونية الواضحة

لا يقتضي البحث العلمي من الباحث بدل جهد كبير في البحث المرجعي أو الببليوغرافي والقراءة والاستنتاج والتحليل والربط وترتيب الأفكار فقط، بل يبقى عليه لزاما إخراج هذا العمل إلى الوجود والتعبير عن هذه الأفكار والاستنتاجات التي توصل إليها وأن يبرهن عنها بلغة واضحة وسليمة.

تبقى الوسيلة الوحيدة للتعبير عن نتائج البحث العلمي هي الكتابة، حتى يكون عملا قابلا للتحقق والتداول، لذلك نقوم من خلال هذا الموضوع بالتعرض إلى ضرورة الاعتناء بالأسلوب واللغة القانونية والمصطلحات القانونية.

1. الأسلوب المعتمد في البحث العلمي

تأتي مرحلة التحرير أو كتابة موضوع البحث، كآخر إجراء لإتمام البحث العلمي، لذلك يجب أن نحرص على أن يكون الأسلوب المعتمد في كتابتنا واضحا وشيقا، لأننا لا نكتب لأنفسنا، بل نكتب لغيرنا من خلال عرض أفكارنا لتكون محل تقييم من قبل غيرنا، لذلك يجب قبل الكتابة أن نضع نصب أعيننا أن هذه الكتابة(الأفكار المعبر عنها) هي دليل مادي على مدى جدية الباحث و أهمية بحثه.

ليس مطلوبا من الباحث أثناء تحرير نص موضوع البحث أن يسعى إلى إيجاد أسلوب شيق وممتع، لأن ذلك يتعلق بالرصيد اللغوي والثقافي لكل شخص، ولا مجال للحديث عنه في هذا الإطار لأنه يعتبر حصيلة رصيد ثقافي ولغوي لسنوات عديدة من الدراسة، ولكن يبقى الباحث مطالبا بأن يكتب بوضوح، لأنها مسألة أساسية وجوهرية، ذلك أن الهدف الرئيسي في الأسلوب العلمي ليس التركيز المطلق على الألفاظ والتعابير الأدبية الرنانة، بل هو إيصال الفكرة بكل وضوح وباختصار ودقة.

لا يمكن أن تكون الكتابة واضحة إلا إذا كانت الصورة الذهنية المعبر عنها من قبل الطالب واضحة أولا في ذهنه، أي أن وضوح أسلوب كتابة البحث هو قبل ذلك وضوح للفكرة المعبر عنها، لذلك يلزم الباحث باستيعاب الفكرة التي يود التعبير عنها بوضوح قبل الكتابة.

ومن أجل ذلك يجب الابتعاد عن التحرير إذا كانت الفكرة المراد التعبير عنها غامضة أو مبهمة أو عامة، وعلى هذا الأساس إذا لم يستوعب الباحث فكرة ما، فيجب عليه أولا أن يرفع اللبس أو الغموض أو العمومية، وبعد ذلك يعبر عن هذه الفكرة.

لكي يكون الأسلوب واضحا يجب الابتعاد عن الاختصار الشديد والمخل بالمعنى، لأن ذلك قد يوحي لدى البعض بأن ضغط الأفكار تعكس تعمق وتمكن الباحث من الموضوع، إلا أنها في الحقيقة لن يؤدي هذا الأسلوب إلا إلى الغموض والإبهام.

فإذا كانت هذه هي خصائص الأسلوب الواضح، فإن كل تخصص يحتاج إلى لغة أو مصطلحات خاصة به، كذلك يحتاج القانون إلى لغة قانونية خاصة به، وهو ما سيتم تناوله في الموضوع الموالي والمتعلق باللغة القانونية.

2. اللغة القانونية

تتمتع كل الفروع والتخصصات العلمية برصيد من المصطلحات والتعابير والألفاظ المستعملة كلغة الرياضيات أو الكيمياء أو الأدب أو الطب ...الخ، لذلك فإن لرجل القانون لغته القانونية والتي يجب عليه أن يسعى لفهمها واستعمالها في أبحاثه أو في حياته المهنية.

فنجد أن كل من الباحث القانوني والقاضي والمحامي والموثق والمحضر ورجل الإدارة، يستعملون في أبحاثهم ومراسلاتهم وأجوبتهم وقراراتهم ودفاعاتهم أسلوبا ولغة قانونية مركبة من مجموعة من المصطلحات القانونية، تحتم على طالب القانون التعود والتمرن على استعمالها.

يفيد المصطلح القانوني في اختزال تراكيب طويلة للتعبير عن فكرة معينة، كما يفيد في الدقة والابتعاد عن إمكانية تأويل معناه، أو إمكانية قبول معنى آخر، لأن استبدال المصطلحات بتراكيب لغوية عامة، يؤدي إلى تحمل هذه التراكيب أكثر من معنى.

مثال1:

عندما نقول رأي المجلس الدستوري في قانون، ندرك بأن هذا النوع من الرقابة يقوم بها المجلس الدستوري قبل دخول القانون حيز التنفيذ، أي عندما يكون مشروع، فمصطلح رأي في القانون الدستوري يفيد الدقة والاختصار.

مثال2:

أو نقول: قرار المجلس الدستوري، فيمكن أن نعبر عنه باللغة الأدبية بأنه حكم يصدره مجلس يسهر على مطابقة القوانين مع الدستور، بعد دخول القانون حيز التنفيذ.

نلاحظ أن مصطلح: قرار المجلس الدستوري، يحتاج إلى جملتين أو أكثر للتعبير عن لفظين فقط.

كما يفيد المصطلح القانوني أيضا في توحيد المعنى بالنسبة لكل المستعملين، سواء تعلق الأمر بالدارس أو القاضي أو المحامي أو الإداري أو المحضر أو الموثق وجميع المشتغلين بالساحة القانونية.

ليكتسب الطالب رصيد من المصطلحات القانونية، يجب عليه التعود على مطالعة النصوص التشريعية، وهي اللغة التي يستعملها المشرع مثلا: كالدستور، القانون المدني والجنائي والقانون الدولي ومختلف التقنيات الأخرى، و قراءة الأحكام القضائية المنشورة في المجلة الجزائرية أو مجلة القضاة، وإذا أمكن الاطلاع على مذكرات المحامي ودفعاته، و لكي يحصلها بطريقة صحيحة يجب عليه أن يتحرى المعنى الدقيق لكل مصطلح قبل استعماله.

المطلب الثالث: *إتقان المناقشة " savoir discuté"*

لا يكفي تجميع المادة العلمية الكافية، وعرضها بطريقة واضحة، بل ينبغي على الباحث البرهنة بموضوعية على دقة معلوماته، والدفاع عن وجهة نظره التي يعرضها، لذلك يجب على

الباحث أو الطالب عند مناقشته لأي فكرة أن يكون متمكنا، أي أنه يناقش برصيد علمي و بثقة و بسلطة واستقلالية.

يعتبر فن المناقشة أسلوب للدفاع عن الموقف أو الرأي أو لإنجاح طرح نؤمن به بصورة علمية وموضوعية ومنهجية، تكتسب قوة الإقناع وموهبة الوضوح عن طريق العمل المستمر والمنظم. تظهر الحاجة إلى إتقان المناقشة في المجال القانوني بسبب المتطلبات المهنية لمجال القانون، ذلك أنه نجد أن كل من القاضي والمحامي ورجل الإدارة في أحيان كثير يجد نفسه ملزما على تقديم عرض شفهي مكمل للعرض الكتابي، مما يستدعي من الطالب التمرن على المناقشة.

خاتمة

يتبن من خلال ما تقدم أن تدريب الطالب على التفكير العلمي الصحيح وفقا لمنهج العلوم القانونية، يقتضي من الطالب أولا أن يبذل مجهودات معتبرة فيما يلي:

*- على مستوى السيطرة على اللغة: يتبين من خلال الاتصال المباشر للأستاذ مع الطلبة سواء من خلال النقاش الشفهي أثناء المحاضرات و التطبيق أو من خلال الأعمال الكتابية للطلبة من خلال العروض والامتحانات، أن عدد كبير من الطلبة يتعامل مع اللغة بطريقة خاطئة، إذ يتداول مصطلحات لا تحمل مفاهيم دقيقة في تصوره مما يجعله يستخدم اللغة بطريقة عشوائية.

ويؤثر هذا الوضع على التحصيل الصحيح، سواء في المحاضرات أو أثناء القراءة، مما ينبغي على الأستاذ أن يبذل مجهودا مضاعفا في حث الطلبة ودفعهم إلى تنمية قدراتهم اللغوية، وفق ما يعرف في منهجية التعلم الحديثة والتي تسمى باللغة الوظيفية.

كما يؤثر عدم سيطرة الطالب على اللغة، على تواصله سواء تم ذلك مشافهو أو كتابة، إذ سرعان ما يدرك الأستاذ أن الطالب يتكلم عن مفاهيم مشوشة وغير واضحة في ذهن الطالب. وهو ما يحدث غالبا لبعض الطلبة في الامتحانات إذ يعتقد أنه أجاب بشكل صحيح عن متطلبات الامتحان، سرعان ما يكتشف أن نقطة الامتحان لا توافق مع ما كان يتوقعه.

ونتيجة لخطورة تداعيات السيطرة على اللغة على التحصيل والكتابة، فإنها تعد القاعدة الأولى للتفكير العلمي الصحيح، لأننا بكل بساطة نتواصل باللغة، التي ينبغي أن نتناقل من خلالها صور واضحة.

*- على مستوى تطوير بنية معرفية خاصة بكل مادة، عن طريق المطالعة الواسعة: ينبغي على الأستاذ حث الطلبة على المطالعة الواسعة بغية تكوين رؤية شاملة حول المادة. تتيح هذه الرؤية الشاملة اكتشاف مضمون المقياس، وتحديد الروابط المنطقية بين مختلف عناصر هذا الموضوع. مثال: إذا قام طالب بقراءة استكشافية سريعة لمقياس المجتمع الدولي ليتعرف على مختلف عناصر هذه المادة، مثلا المنظمات الدولية الإقليمية والمتخصصة والمنظمات غير الحكومية، فإن هذه القراءة الأولية تسمح له بالتعرف ولو بشكل علم على العلاقات العامة بين هذه المنظمات والاختلاف الموجود بيمها والتداخل الموجود بينها، وهو بهذا تزداد درجة فهمه واستيعابه للدروس التفصيلية الخاصة بكل جزئية من البرنامج لأنه يدرك العلاقات العامة بين هذه الموضوعات، مما يساعده على التصنيف الصحيح للمعلومات.

*- ولتكتمل مقومات التفكير العلمي ينبغي على الأستاذ أن يحرص على تدريب الطلب على القراءة العلمية الصحيحة، وفق ما تقدم بيانه. وتمرين الطالب من خلال الأعمال التطبيقية على الكتابة القانونية والمناقشة، لتطوير ملكاته المتعلقة بالكتابة والمناقشة.

المراجع:

- أشغال اليوم الدراسي حول "منهجية البحث العلمي"الذي نظمه المعهد الوطني للتعليم العالي بأدرار، بتاريخ 08 فبراير 2001.

- Henri Mazeaud, Méthodes Générales de travail, édition montchrestien, Paris 1985.

- sous direction Nguyen Quoc Dinh, nouveau guides des exercices pratiques pour licence en droit. édition montchrestien, Paris 1974.

- Geneviève Lefort, savoir se documenter, les éditions d’organisations université.

- Marie-Cécile Escande-Variol & Jean-Pierre Scarno, Méthodologie juridique.

- Me Patrick Robardet, introduction au droit et méthodologie, Université du Québec à Montréal, Département des sciences juridiques.

- Pierre Mackay et Francine Gauthier-Montplaisir, Méthologie.